الطبيعة الاستبدادية للحكم المخزني

ان الحكم الاقطاعي (المخزن) لم يتمكن تاريخيا من السيطرة على مقاليد السلطة الا بواسطة الغزو والاحتلال العسكري . فلقد قام هذا النظام على اساس اخضاع القبائل المغربية بالقوة وارغامها على مبايعة سلطان يستمد سلطته الروحية من انتماء عرقي مصطنع في غالب الاحيان ، ومن صلاحياته « كأمير للمؤمنين » .

لكن الدعوة للدين الاسلامي لم تكن في الحقيقة الا ذريعة ، حيث ان الهدف من الاستيلاء على الحكم كان بالاساس هو امتلاك الارض والتصرف فيها واقتطاعها قصد تركيز السلطة الاقطاعية واخضاع مجموع المواطنين الى منطق الرعايا والخدام . (قال السلطان اسماعيل بعد ان اتم غزوه العسكري لمجموع البلاد : « ... امتلكت الارض ومن عليها » ..)

وهذا ما جعل العديد من « الصالحين » ورجال الدين يتزعمون الانتفاضات الشعبية ضد المخزن ويقودون المعارك المسلحة ضد وجوده .

دليل المناضل :

لقد تولد النظام الاقطاعي في المجتمع المغربي عن تطور مجتمع المشايعة البدائية عندما كانت « الجماعة » تسلم في حالات خاصة (الحرب مع القبائل المجاورة) كل السلطات الى « الشيخ » المنتخب مبدئيا لتسيير امورها ديمقراطيا . فلقد حدث ان هذا الاخير استغل استلام هذه السلطة لصالح تركيز نفوذه وذلك بشتى الوسائل ، منها :

– استعمال عائلته كخلفاء ومقدمين واعوان .

– اقتطاع اراض شاسعة من ارض الجماعة واستغلالها بتعبئة افراد الدوار اجباريا لحرثها وزرعها وحصدها لصالحه (التويزة الاقطاعية) .

– مفاوضة العدو في المهادنة مقابل اعانة قصد تمركز سلطته » .. (1)

.. « وهكذا فقدت الجماعات سلطتها الاساسية واصبحت مستغلة من طرف الاقطاعيين ، واصبحت العلاقة بين الافراد من علاقة حرة مبنية على المصالح المشتركة والتضامن ، الى علاقة مبنية على استغلال الانسان للانسان ، وعلى خضوع الاغلبية لكمشة من المستغلين » .. (1)

« المخزن » كدعامة سياسية تمكنها من الدفاع عن مصالحها .

ولقد تميزت الاقطاعية المغربية بخصوصيات – فرضتها الظروف التاريخية للمرحلة – طبعت سلوكها وحددت صفاتها . وضمن هذه الخصوصيات نذكر النقاط الاساسية التالية :

ومن خلال سيطرتها الاقتصادية تمكنت الاقطاعية من ايجاد سلطة سياسية مركزية :

● استعمال الدين الاسلامي من طرف الطبقة الاقطاعية ، لم يسمح لها بايجاد هياكل قادة ، على غرار شقيقتها في اوروبا . وكان الانحراف والفساد الذي يصيب الاقطاعيين الحاكمين يدفع بالشعب الى محاربتهم من اجل تصحيح الانحراف . ولكن غالبا ما حدث ان الانتفاضات الشعبية التي تقوم ضد سلطة المخزن ، يحولها زعماؤها عن مجراها الاولى ، حيث يتحولون هم انفسهم الى اقطاعيين بمجرد قلب الحكم القائم والاستيلاء على السلطة . وشكل هذا عاملا اساسيا في عدم استقرار الدولة الاقطاعية .

اما بالنسبة لمقاييس « النسب » (النبلاء) فكانت تعتمد على ادعاء الانتساب الى عائلة الرسول . وكان الاقطاعيون يجتهدون في ايجاد نسب وهمي يمكنهم من فرض سيطرتهم . فالعائلة « الشريفة » كانت معفية من كل انواع الضرائب ، ولها حق اقتطاع الاراضي

– الاختيار الثوري ص 4 –

خصوصيات الاقطاعية المغربية

كما انها تنظم جمع الهدايا اجباريا من عند كافة السكان (« الزيارة ») .

● وفيما يخص علاقة الاقطاعي « بالخماس » (القن) فهي نفس علاقات الاستغلال البشع التي عرف بها النظام الاقطاعي ، الا ان الاقطاعي المغربي لم يكن له حق قانوني في بيع الخماس بمناسبة بيع الارض . لكن من الناحية العملية فان الخماس يبقى مضطرا للاشتغال في نفس الارض لصالح الملاك الجديد ، ذلك انه لا يمتلك امكانية العيش بشكل مستقل . يبقى اذن هذا الجانب القانوني مجرد جانب شكلي .

● وهناك ميزة اساسية عند الاقطاعية المغربية تتمثل في كونها قد تحكمت في بناء وتطور المدن ، على عكس ما جرى في اوروبا مثلا .

فالحرفيون والصناع لم يتمتعوا بتطور ذاتي مستقل ، بل كانوا باستمرار تحت رحمة الدولة الاقطاعية التي تتحكم في اوضاعهم من خلال فرض الضرائب من جهة ، ومن جهة ثانية ، ومع سقوط الدولة الحاكمة وبروز سلالة جديدة ، تصاب كل اوضاعهم بالافلاس ، فلا يتحقق ذلك التراكم الحرفي الذي يشكل بوادر التطور نحو النظام الرأسمالي .

وخلاصة القول ان الاقطاعية المغربية ، هي في نهاية الامر اكثر شراسة وقساوة من الاقطاعية « الكلاسيكية » . (ويمكن تعميم هذه الاوصاف على مناطق اخرى في الوطن العربي) .

فلقد تميزت بطابع الفوضى والاستبداد ولعبت دورا سلبيا اساسيا في حبس تطور المجتمع المغربي وشده الى الخلف .

وهذا ما جعل الجماهير الشعبية تقاوم باستمرار هذه الطبقة وتطعن مشروعية سلطتها.

وفي الوقت بالذات الذي بدأ فيه التطور الاقتصادي والاجتماعي يوضح الصراع بين المستغلين والمستغلين ، ويأخذ صبغة يبرز فيها قوات اجتماعية يمكنها ، بعد تجربة ان تعي ظروفها وتنتزع حركة التحرر ، في هذا الوقت دخل المستعمر البلاد ليحسم الموقف لصالح الاقطاعية (خاصة بعد انهاء مرحلة « التهدئة ») وذلك عن طريق تحالفه مع هذه الطبقة ، حيث لعب دورا اساسيا في تركيز سيطرتها الاقتصادية والسياسية .

---

(1) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية : الوضعية الاجتماعية في البلاد المغربية (1967) .

وبالرغم من شراسة اساليبه ، فان النظام المخزني لم يتمكن من بسط سيطرته على مجموع البلاد ، ذلك ان جزءا اساسيا منها (بلاد السيبة) كان باستمرار خارج « شرعيته » ، كما كان الهدف من الانتفاضات القبائلية المستمرة هو الافلات من قبضة المخزن والالتحاق « بالسيبة » .

ولقد كان الهم الاساسي عند النظام المخزني هو محاربة الحياة الجماعية وتفتيتها وفرض السيطرة الاقطاعية مكانها .

فاذا كان مجموع القبائل الخارجة عن نفوذ المخزن تعيش في مشايعة بدائية (الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، انتخاب مجلس « الجماعة » الذي يتمتع بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية وينتخب بدوره « شيخا » ينفذ القرارات المتفق عليها ..) فان اول ما يبادر به المخزن ، بعد اخضاع القبيلة بقوة السلاح ، هو تحطيم الهياكل الجماعية وفرض العلاقات الاقطاعية . فيقتطع الارض لصالح « شيخ » موالي يتحول بالمناسبة الى اقطاعي محلي ، او لصالح قبيلة اخرى موالية ، والغرض من ذلك هو تدعيم وتركيز نفوذ هذه القبيلة الموالية ، وفي نفس الوقت بث التفرقة في صفوف القبائل وضرب امكانية الوحدة والحياة الجماعية .

ولم يكتف المخزن باسلوب الغزو العسكري للسيطرة على الجماهير ، بل كان يمزج ما بين اسلوب القمع المباشر واسلوب التفاوض مع رؤساء القبائل قصد نيل « البيعة » مقابل تركيز نفوذهم وتحويلهم الى اقطاعيين محليين ودمجهم في الهياكل المخزنية . هذا بالاضافة الى التدخل في الخلافات القبلية وتنميتها حسب منطق : « فرق تسد » .

اما عن الهياكل المخزنية نفسها فان « الادارة » لم تكن تتعدى جهاز « الشيوخ » على مستوى القبائل ، والقواد والباشوات على مستوى المناطق والمدن ، هم عبارة عن اقطاعيين يعينهم المخزن ويقتطع لهم الارض ، مقابل اداء ضرائب سنوية (من نقود ومواشي وحبوب ..) وتبقى لهم الصلاحية التامة في نهب القبائل ، وحرية التصرف في خدمة مصالحهم الشخصية ومصالح المخزن .

اما الركيزة الثانية والاساسية في الهياكل المخزنية: « المحلة » (جيش المرتزقة) فكان دورها الوحيد هو محاربة قبائل « السيبة » الخارجة عن سلطة المخزن ، واخضاعها ولو مؤقتا بهدف نهبها وفرض الغرامات عليها .

والجدير بالذكر ان علاقات « الحاكمين بالمحكومين » في ظل النظام المخزني لم تقتصر على العلاقات الاقطاعية ، بل ان هذا النظام قد مزج الاقطاعية بعلاقات الاسترقاق . ففي عهد السلطان اسماعيل على الخصوص ، كان غزو قبيلة ما يتبعه مباشرة قتل الشيوخ ، ودمج الاطفال في الجيش ، ثم بيع الاسرى في اسواق العبيد .

وخلاصة القول ان النظام المخزني هو (في جوهره نظام اقطاعي مستبد ، مدمر للحياة الجماعية ومعادي للتقاليد الشعبية الديمقراطية .

انه لم يقم يوما برضى من الشعب ، بل لم يستطع فرض سلطته الا بواسطة الغزو العسكري والاكراه والخديعة ، كما ان علاقاته بالمحكومين لم تكن سوى علاقات النهب والاستغلال .